[259] ولنرجع الى ما كنا فيه من بيان الانواع الخمسة للحديث، وبيان وجه الحصر فيه، وقد عرفت الاول منها وهو الصحيح. (النوع الثاني: الحسن) أو كان ما رواه الامامي الممدوح (بدونه)، أي بدون التعديل، بأن كانت السلسلة (كلا) كذلك، (أو بعضا) ولو واحدا منها، (مع تعديل البقية، فحسن) في الاصطلاح (1). وعرفه المحقق الكركي في كاشفة (2) الحال: (بأنه هو ما رواه الممدوح من الامامية الذين لم يبلغ مدحهم له الى التصريح بعدالته، بأن تكون السلسلة كلها كذلك، ويكون في الطريق ولو واحدا). ونقل جدي في المنتقى عن والده تعريفه في بداية الدراية: (بما اتصل سنده كذلك (3) بإمامي ممدوح بلا معارضة ذم مقبول، (4) من غير نص على عدالته (5) في جميع مراتبه (6) أو بعضها (7)، مع كون الباقي بصفة رجال (8) الصحيح)، (9) واستجوده بعد نقله. ولا يخفى عليك أن قيد (بلا معارضة ذم مقبول) لم يذكره جدي في مبحث الحسن لا

---

(1) أما عند العامه فقد عرفه ابن الصلاح (المقدمة: 31) في أحد تعريفيه للحسن بقوله: (أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والامانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان...) وقال الدكتور صبحي الصالح في علوم الحديث (ص: 157): (هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط وسلم من الشذوذ والعلة). (2) كاشفة الحال عن أحوال الاستدلال، هي لمحمد بن علي بن أبي جمهور الاحسائي وليست للمحقق الكركي، ولم تذكر ضمن مؤلفاته في المصادر المختصة، وإنما وقع سهو من قلم المؤلف كما مر بيان ذلك (انظر الذريعة: 17: 240 / 73). (3) في شرح البداية هنا زيادة: (أي الى المعصوم). (4) (بلا معارضة ذم مقبول) غير موجودة في شرح البداية. (5) في شرح البداية هنا زيادة: (مع تحقق ذلك). (6) في شرح البداية هنا زيادة: (أي جميع مراتب رواة طريقه). (7) في شرح البداية هنا زيادة: (أو تحقق ذلك في بعضها). (8) في شرح البدايه هنا زيادة: (بأن كان فيهم واحد إمامي ممدوح غير موثق). (9) منتقى الجمان 1: 5، شرح البداية 1: 84.